شبيبة ' فتح ' »، **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/٢٠).

أنشئت منظمة الشبيبة قبل سنوات «كبديل قانوني للجنة التوجيه الوطني التي قادت النشاط السياسي في الضفة الغربية، وأصبحت [منذ سنوات] خارج القانون». تقوم حركة الشبيبة بسلسلة نشاطات اجتماعية، من بينها ترميم البيوت، وتقديم المساعدات لكبار السن من المواطنين، وتقديم برامج مختلفة للشباب. وتعتقد مصادر وزارة الدفاع الاسرائيلية بأن حركة الشبيبة هي واحدة من منظمات عدة انشأتها «فتح» لجلب اعضاء جدد؛ وهي تنظيم رديف مساعد، لا يحمل اسم «فتح»، ولا يعتبر افراده اعضاء فيها. وهم، في وضعهم هذا، قادرون على القيام بنشاطات معينة، لا تجلب لهم ملاحقة السلطات (**المصدر نفسه**).

رصاص «قانوني»

الى ذلك، سمحت سلطات الاحتلال الاسرائيلي لجنود الجيش باطلاق النار على المتظاهرين الذين يلقون الزجاجات الحارقة. وفي هذا الصدد، صرح وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بأن الزجاجات الحارقة تعتبر سلاحاً، مثلها مثل القنبلة اليدوية والبندقية. ويحق للجنود اطلاق النار في اتجاه من يلقي هذه الزجاجات. وأضاف رابين: «في مرحلة محددة، تميزت بتصاعد المظاهرات، قررت الاوساط العسكرية، وبموافقتي، ارجاء اوامر اطلاق النار في اتجاه من يلقي زجاجة حارقة، منعاً [لوقوع] عمليات قتل من دون تدقيق. ولكن عندما أصبح القاء الزجاجات [الحارقة] على السيارات العسكرية، والمدنية، يتمّ خلال التظاهرات، اعدت أوامر اطلاق الرصاص» (**الدستور**، ١٩٨٨/٣/٢٨).

على صعيد آخر، ابلغ رابين الى لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي، انه خوّل المستوطنين اليهود اطلاق النار على المتظاهرين الفلسطينيين. وقد نفى مساعدو رابين ذلك؛ غير ان ناطقاً بلسان وزراة الدفاع الاسرائيلية أكّد هذا القرار. وقال مراقبون، تعقيباً على هذه الخطوة، انها «تثير المخاوف من ان يستغل المستوطنون هذا التفويض في ارتكاب مجازر ضد الفلسطينيين». وعلّق عضو الكنيست، يوسي ساريد، بقوله: «ان هذا القرار كفيل باثارة تجاوزات خطيرة من قبل المستوطنين، الذين قتلوا عشرة فلسطينيين، منذ بدء الانتفاضة» (**القبس**، ١٩٨٨/٣/٢٤).

حصاد الشهور

أكدت معطيات رسمية، وزّعها جيش الاحتلال الاسرائيلي والادارة المدنية، ان ثمانين شخصاً قتلوا وجرح ستمئة وخمسون آخرون، في ٤٨٠٠ حادثة عنف وقعت في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال الشهور الثلاثة الماضية؛ كما جرح، في هذه الفترة، ١٦٤ جندياً اسرائيلياً و ٦٥ مدنياً. واشارت المعطيات الى مقتل ٤٩ شخصاً في الضفة الغربية، وجرح ٤١٨ آخرين و جرح ١١٢ جندياً اسرائيلياً، في مقابل مقتل ٢٨ في القطاع وجرح ٢٢٨ فلسطينياً، و٥٢ جندياً اسرائيلياً وسبعة مدنيين. وتفيد المعطيات بأن ٣٧٥٠ حادثة عنف وقعت في الضفة الغربية، بينما شهد القطاع ١١٦٠ حادثة، بينها اضطرابات والقاء حجارة وزجاجات حارقة ووضع عبوات ناسفة (**الرأي**، عمان، ١٩٨٨/٣/٨).

خسائر اقتصادية

في الجانب الاقتصادي، ذكرت مصادر اسرائيلية ان شركة اسرائيلية توقعت انخفاضاً كبيراً في مبيعات المصانع الاسرائيلية، في حال استمرت الانتفاضة في المناطق المحتلة مدة عام. وأشارت الى انها بنت تقديراتها، هذه، على دراسة جاء فيها ان قيمة مبيعات المصانع الاسرائيلية، للمناطق المحتلة، سوف تبلغ، هذا العام، ٤٠٠ مليون دولار؛ وان قيمة استيراد البضائع والمنتوجات من المناطق سوف تبلغ ٢٠٠ مليون دولار؛ ولهذا، فان ضرراً صافياً يقدر بـ ٢٠٠ مليون دولار، أي ما يعادل ٠,٥ بالمئة من مجموع الدخل القومي الاسرائيلي، سوف يلحق بالنشاطات الاقتصادية الاسرائيلية عموماً. وفي هذا الصدد، أوضح وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، جاد يعقوبي، ان الضرر الذي لحق باسرائيل، بسبب الانتفاضة، خلال الشهور الماضية، بلغ نصف مليار شيكل (**المصدر نفسه**).

ويبدو ان صناعة النسيج، والبناء، والانشاءات، والصناعة الفندقية، كانت الاكثر تضرراً من بين القطاعات الانتاجية الاسرائيلية الاخرى (وايتلي، **مصدر سبق ذكره**)، تؤكد